حكومة الإقليم تتابع الأزمة وتعد باتخاذ موقف مناسب

□ أربيل /المدى

أعلنت حكومة إقليم كردستان العراق،أمس، أنها تتابع الأزمة السياسية والأمنية والإدارية التي تشهدها العاصمة العراقية بغداد ،فيما أكدت أنها ستتخذ المواقف المناسبة بشأن التطورات، خصوصاً أنها تؤثر بشكل أو بآخر على الإقليم.

وكان النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية سيروان احمد قد أكد أن الرئيسين طالباني وبارزاني سيتدخلان لحل هذه الأزمة الاخيرة وإنهاء الخلافات الحاصلة بين الكتل السياسية، كاشفاً عن وجود مبادرة منهما لحل الأزمة بين القائمة العراقية ودولة القانون .وقال مصدر في برلمان كردستان للمدى : هناك محاولات من الجانب الكردي لتهدئة الأمور ونفى علمه بمبادرة الرئيسين طالباني وبارزاني . وقال احمد :إن الحكومة تشكلت على أساس اتفاقية أربيل وكان لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الفضل في تشكيل الحكومة.

وأضاف سيروان " إن هناك مبادرة لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس الجمهورية جلال طالباني لإنهاء هذه الأزمة والوصول إلى حل ينهي جميع الخلافات السياسية.ولم يكشف عن مبادرة بارزاني وطالباني لكنه أكد انها ستحل الأزمة.

وقال رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان فؤاد حسين في حديث لـ السومرية نيوز، إن "الوضع في بغداد بحالة تأزم كبير وهناك أزمة سياسية وأمنية وإدارية"، معتبراً أن "حلها يعتمد على كثير من العوامل للحيلولة دون انهيار العملية السياسية".

وأشار حسين إلى أن "أي تفاعل في أحداث بغداد سواء كان سلبياً أو إيجابياً سيؤثر على الإقليم، والعكس صحيح لذلك نحن نتابع بدقة التطورات كافة"، مؤكداً أن "الإقليم سيتخذ مواقف مناسبة بشأن أي تطور تشهده بغداد".

وكان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قد دعا إلى عقد مؤتمر وطني عاجل يجنب العملية السياسية خطر الانهيار. وأكد الرئيس بارزاني في بيان له أن حماية الأمن والاستقرار في البلد مسؤولية الجميع ويجب التعاون للحيلولة دون حدوث أي فراغ أمني بعد خروج القوات الأمريكية.

وجاء في البيان : ندعو إلى عقد مؤتمر وطني عاجل لتجنيب العملية السياسية الانهيار وتعرض البلد إلى ما لا يحمد عقباه.

كركوكي يدعو المفوضية المستقلّة إلى الإسراع في انتخابات مجالس المحافظات

□ أربيل /المدى

استقبل رئيس برلمان كردستان الدكتور كمال كركوكي وفدا رفيعا من المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق ترأسه فرج الحيدري رئيس المفوضية ،داعيا المفوضية إلى الإسراع بإجراء انتخابات مجالس محافظات الإقليم. وخلال اللقاء الذي حضره رئيس ونائب رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة القانونية في البرلمان، رحب كركوكي بالوفد وبحث معه استعدادات المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق لانتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان والمشاكل والعراقيل التي تقع في مسير عمل المفوضية. ودعا رئيس برلمان كردستان المفوضية إلى الإسراع في إجراء انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان وطالب بالبدء في هذه العملية بشكل نزيه وديمقراطي بالتعاون والتنسيق المشترك، وتوجيه الدعوة إلى المراقبين المحليين والدوليين لمراقبة العملية الانتخابية، مبدياً الاستعداد لتقديم كل أشكال التسهيلات لإنجاح أعمالهم. ومن جهته قدم وفد المفوضية العليا الشكر لبرلمان كردستان على ما قام به من تنسيق معهم من أجل حل المشاكل والمعوقات التي لوحظت في وقت سابق، وقال إن مهام الهيئة الإدارية الحالية للمفوضية تنتهي بحلول نيسان ٢٠١٢، إلا أنهم سيستمرون في العمل إلى أن يتم انتخاب هيئة جديدة لرئاسة مجلس المفوضية. كما أشار رئيس المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق أن المفوضية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ومكاتب المفوضية في إقليم كردستان مستمرة في إكمال الاستعدادات لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في الوقت الذي تحدده حكومة إقليم كردستان. وأضاف أن المفوضية بحاجة إلى (١٨٠-٢١٠) أيام لإعداد جميع المستلزمات المطلوبة لإجراء انتخابات نزيهة من فتح مراكز الاقتراع والاحتياجات الأخرى.

الـ٢٥ من الشهر الجاري والأول من الشهر المقبل عطلتان رسميتان

□ أربيل /المدى

أعلن سكرتير مجلس وزراء إقليم كردستان، عن قرار المجلس اعتبار الـ٢٥ من الشهر الجاري والأول من الشهر المقبل عطلتين رسميتين في الإقليم.

وأفاد محمد قرداغي، أن "مجلس وزراء الإقليم قرر اعتبار الـ٢٥ من الشهر الجاري والأول من الشهر المقبل عطلتين في كافة الدوائر الرسمية بالإقليم بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية الجديدة".

من جهته ذكر المدير الإعلامي لوزارة التربية بحكومة الإقليم إسماعيل البرزنجي للمدى ، أن "وزارته قررت اعتبار الأول من كانون الثاني المقبل رأس السنة الميلادية الجديدة عطلة رسمية في المؤسسات التربوية بالإقليم بخلاف السنوات الماضية التي كان يتم اعتبار الـ٢٥ من كانون الأول إلى الأول من كانون الثاني عطلة رسمية"، مؤكداً أنه "في حال قررت حكومة الإقليم اعتبار أي يوم عطلة رسمية فإن الوزارة ستلتزم بذلك القرار".

كردستانيات

■ وديع غزوان

الانسحاب والديمقراطية والمبادرات

الكلّ متفق على المرحلة الحساسة التي يمر بها العراق وأن العملية السياسية برمّتها تمر بمنعطف خطير بعد تداعيات الاتهامات الخطيرة الموجّهة إلى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وضلوعه بدعم الإرهاب، بحسب ما أذيع ونشر وما سبق ذلك ورافقه من تصعيد بدءاً بتعليق نواب أعضاء القائمة العراقية من حضور جلسات البرلمان وإعلان عدد من المحافظات نيتها التحول إلى أقاليم وتوقعات أن يطول مسلسل الاتهامات شخصيات أخرى .. الوضع ليس بالسهل وأقل ما يوصف فيه انه تجاوز حد الخطر خاصة ان ذلك كله تزامن مع الانسحاب الأميركي الذي يحاول البعض تجييره لصالحه دون الآخرين ، لذا فلا غرابة أن يكون الشارع الشعبي مرتبكاً وحائراً إن لم نقل ضائعاً ، بعد كل تلك السنوات التسع التي لم يجد غير المساومات على اخطر القضايا والتي شهدت خروقات واضحة للدستور من قبل من يفترض بهم حمايته . لن أخوض هنا بموضوعة اتهامات الإرهاب لنائب رئيس الجمهورية ،فما جاء في (كلام اليوم) الذي نشرته المدى قبل يومين كاف وواضح ولايحتاج إلى كثير شرح بدءاً بما حمله من عنوان وانتهاءً بمضامينه التي شددت على أن أمرا كهذا لايقبل إلا احد أمرين: إما ثبوت الجريمة وعندها لابد من إحالة المشتركين فيها إلى القضاء أو إن ما جاء من اتهامات تلفيق وهو أمر خطير ، كونه يعني مقدار الأخطار التي يتعرض لها العراق وليس العملية السياسية فقط . لانشك بحسن نية الأطراف التي أعلنت مبادراتها لتطويق الأزمة سواء المرتبط منها بمساع قديمة للرئيس جلال طالباني أو بدعوة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وما بينهما المبادرة التي سبق أن أطلقها مقتدى الصدر بشأن ميثاق الشرف الوطني أو مبادرات عمار الحكيم للجلوس في طاولة مستديرة ومناقشة نقاط الخلاف واللقاء على مشتركات تحفظ للعراق أمنه وربما تسهم بوضع حدّ لحالة التخبط ، نقول لانشك بحسن نية أي طرف ولكن ما حصل بصراحة متناهية هو ليس أزمة بل اتهام مسبق بعمل إجرامي وإرهابي وهو أمر يتعلق ليس بالحق العام للعراق بل بالحق الشخصي لأهالي الضحايا ، عليه فان مثل هذا الأمر باعتقادنا ينبغي أن يكون خارج نطاق المبادرات فهو من اختصاص القضاء حصراً سواء جرى في بغداد أو في إقليم كردستان بحسب مقترح الهاشمي . . لا أحد ينكر أهمية المبادرات علها تضع حداً لحالة الفوضى التي فرضت على المشهد السياسي ، ولكن من المهم أن تطرح كل القضايا بجرأة وشجاعة وان تشارك بها كل الأحزاب والشخصيات والفعاليات المدنية و ألا تقتصر على عدد محدود من الكتل .. وان تتوقف طويلاً عند ما شهده العراق من أحداث عطلت توجهه الصحيح نحو ديمقراطية تضع العراق على الطريق الصحيح .. هذا ما نريده بعيداً عن جلسات المجاملة التي سرعان ما تفشل ولا تحقق أية نتائج .

هولندا تعتزم رفع تمثيلها الدبلوماسي مع الإقليم

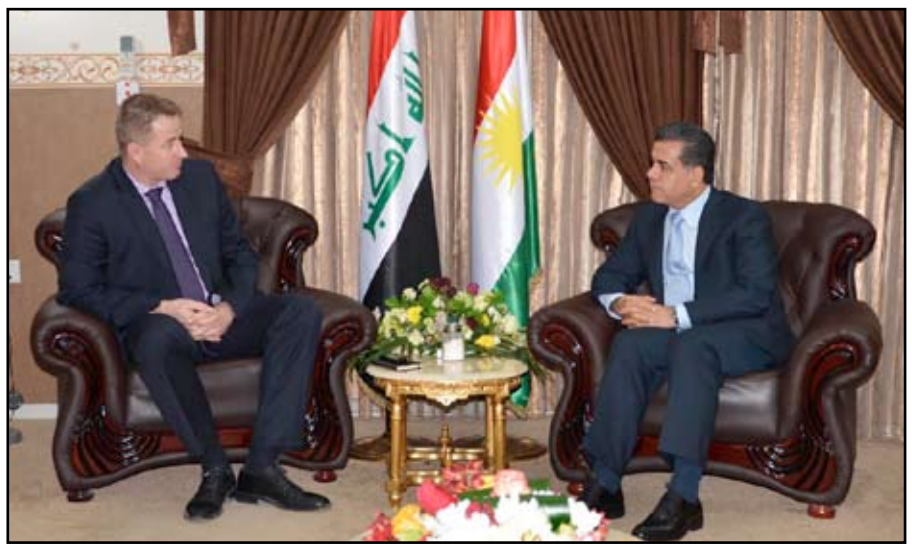

□ أربيل /المدى

بعد عزم السويد رفع تمثيلها الدبلوماسي في الإقليم أعلن مصدر في السفارة الهولندية أن بلادة تنظر باهتمام إلى إقليم كردستان وتعتزيم تعيين دبلوماسي لها في الإقليم في القريب العاجل والذي من شأنه تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

جاء ذلك خلال لقاء عقد بين مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم فلاح مصطفى نائب السفير الهولندي لدى العراق ولارس تامارس. وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين بالإضافة إلى تبادل الآراء حول آخر المستجدات السياسية على الساحة العراقية والمنطقة. وسلط لارس الضوء على علاقات بلاده بإقليم كردستان و آليات توسيع رقعة تلك العلاقات، مضيفا إن إقليم كردستان له أهمية خاصة بالنسبة لهولندا وأن بلاده تعتزم تعيين دبلوماسي في أربيل الذي من شأنه دفع العلاقات بين الجانبين إلى مرحلة جديدة وخاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي سياق حديثه، أعرب نائب السفير الهولندي عن إعجابه باستقرار الوضع الأمني في الإقليم، وقال أن هناك فرصا واعدة في إقليم كردستان لمجيء الشركات الهولندية والمشاركة في عملية الإعمار فيه. من جانبه أعرب فلاح مصطفى عن سعادته لقرار وزارة الخارجية الهولندية بتعيين أحد الدبلوماسيين في الإقليم واصفاً هذه المبادرة بالمهمة والذي يعتبر عاملاً مهما في دفع العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين الجانبين إلى أمام. وفي محور آخر من اللقاء بحث الجانبان آخر المستجدات والأحداث السياسية في العراق والمشاكل والمعوقات التي تعترض العملية السياسية في العراق في خضم انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

إجراءات بيروقراطية معقّدة لسلف الزواج في دهوك

□ دهوك /عبدالخالق دوسكي

كانت خزينة دهوك قد بدأت بتوزيع سلف الزواج على المواطنين في بداية العام الحالي بواقع خمسة ملاين دينار لكل شخص مستحق وتتوفر فيه الشروط المطلوبة .

أسماء عبدالله مديرة خزينة دهوك أوضحت في تصريح خاص بالمدى إن عدد المواطنين الذين استفادوا من هذه السلف في محافظة دهوك لغاية شهر كانون الأول الجاري قد وصل إلى أكثر من ٧٦٠٠ شخص وأضافت " بموجب التعليمات الصادرة إلينا من وزارة المالية في إقليم كردستان والتي تحمل الرقم ١٩ فإننا قمنا بتوزيع سلف الزواج على المواطنين فكان أن وصلت إلينا(٢٣٠٠) معاملة من قبل موظفي الدوائر الحكومية في حين بلغت الطلبات التي قدمها المواطنون (٥٣٦٣) طلبا "

مديرة خزينة دهوك أوضحت أنهم أوعزوا إلى فروعهم في الأقضية والنواحي للقيام بفتح سجلات لتسلم طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذه السلف.

المواطنون في الوقت الذي عبروا عن سعادتهم بهذه السلف قد اشتكوا من الشروط التي وضعتها الوزارة والتي تحرم منها بعض فئات الشعب مثل المطلقين والذين يتزوجون للمرة الثانية فالمواطن جمال عبدالله الذي قام بتقديم معاملته قال" لقد تعبت كثيرا في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من اجل الحصول على سلفة الزواج فهم يطلبون منا براءة ذمة وكفالة وشهودا ومراجعات في الكثير من الدوائر الحكومية وبعدما أنتهيت من كل ذلك ودفعت كل رسومات الدوائر المعنية ،وعندماوصلت إلى الخزينة فوجئت بالموظف يقول لي أنت لست مشمولا بهذه السلف لأنك كنت متزوجا من قبل وعندما قلت له إنني طلقت زوجتي قال الشروط لا تنطبق عليك ، لذا فإنني اطلب من الجهات المعنية أن تمعن النظر في هذه الأمور وتسهلها بحيث يستفيد منها اكبر عدد ممكن من المواطنين"

سليمان دوسكي مواطن آخر قال" إن ما أتعبني هو عدم وجود أشخاص يقومون بالكفالة في المحكمة فاضطررت إلى إعطاء احد الموظفين ٢٠٠ دولار كي يصبح كفيلا لي كي استلم هذه السلف فمسألة الكفالة أصبحت صعبة ومعرقلة بالنسبة للكثير من المواطنين لأنهم يعانون صعوبة في الحصول على كفيل لذا نطلب من الجهات المعنية إيجاد حل لهذه المشكلة"

مسرح الطفل يفتقر إلى نظام تربوي.. وحضور المرأة اجتهاد شخصي!

□ أربيل /المدى

شهد اليوم الثاني من فعاليات ملتقى المسرح الكردي، تنظيم ورشتي عمل، كانت الأولى مخصصة لمسرح الطفل، فيما تخصص الثاني بمسرح المرأة.

وقد تم طرح مجموعة توصيات مهمة في كل من المحورين.

وقال برهان غفور عن محور مسرح الطفل في إقليم كردستان"بشكل عام قمنا ببحث ومناقشة المشكلات والمعوقات التي تحول دون تطور مسرح الطفل في كردستان، وطرح معالجات لتلك المشكلات بشكل علمي وفني".

وبشأن المشكلات الأساسية التي يعانيها مسرح الطفل بكردستان، قال غفور إن "مسرح الطفل في كردستان يواجه مشكلات كثيرة، أبرزها الافتقار إلى النظام التربوي والفني في كردستان، الأمر الذي يجعل الفنانين والمؤسسات ذات العلاقة لا تولي الاهتمام المطلوب بمسرح وفن الطفل".

بدورها، قالت شاناز محمد عن مسرح المرأة وتأثيراته في إقليم كردستان "ناقشنا في ورشة العمل الخاصة بمسرح المرأة حضور ومكانة المرأة في فن المسرح، وعرضنا الأسباب التي أدت إلى تراجع حضورها في كردستان والمراكز الفنية، وقد طرحنا بعض المواضيع التي تسببت بضعف حضور المرأة في المسرح".

وأشارت إلى أننا "نستطيع القول الآن إن حضور المرأة في المسرح بإقليم كردستان بات يتخذ خطوات جيدة، على الرغم من انه ليس بمستوى الطموح، ويحتاج إلى جهد ومثابرة لتنميته، وهذا الأمر يتم باجتهاد المرأة نفسها في هذا المجال".

يشار إلى أن ملتقى المسرح الكردي الأول أقيم من قبل وزارة ثقافة وشباب الإقليم ، وتم تقسيم الملتقى إلى ستة محاور، ويناقش كل محور أربعة مسرحيين.

وتضمنت محاور الملتقى: مسرح الطفل، والعلاقات والاتصالات، ودور نقابة الفنانين في حماية حقوق المسرحي، ودور المرأة في المسرح الكردي، والفرق المسرحية، والتربية والتأهيل العلمي للفنان المسرحي".

عجز في ميزانية الإقليم بسبب نفقات البيشمركة

□ أربيل /المدى

أعلن وزير المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان بايز طالباني، أن الحكومة الاتحادية في بغداد لم تحل مسألة نفقة البيشمركة لغاية الآن، مشيراً إلى تسجيل العجز في الموازنة العامة للإقليم كل عام بسبب تأمين نفقة البيشمركة منها. وأوضح بايز طالباني خلال مقابلة أجرتها معه أسبوعية (الحدث)، ، أن "حصة الإقليم من الموازنة العراقية العامة تبلغ ١٧٪ بعد خصم النفقة السيادية ونفقة الحاكمة منها"، لافتاً الى أنه "في حال كان حجم الموازنة العامة في العراق ١٢٠ ترليون دينار فإن ٤٦ ترليون دينار منها ستذهب للنفقات السيادية ونفقة الحاكمة ليتم منح الإقليم ١٧٪ من المتبقي من تلك الموازنة وهو مايعني منح الإقليم ١٢٪ من إجمالي حجم الموازنة العامة المعلنة من ضمنها النفقات السيادية والحاكمة". وأضاف طالباني أن "حصة الإقليم من الموازنة العراقية العامة خلال السنوات الماضية كانت تبلغ ١٤ ترليون دينار غير أن تلك الحصة تم تقليصها لتصل في الوقت الراهن إلى ١٢ ترليونا و٦٠٠ ألف دينار عراقي"، منوهاً الى أن "تلك المستجدات دفعت حكومة الإقليم إلى تأخير مناقشة الموازنة العامة للعام المقبل". وتابع أن "الحكومة الاتحادية في بغداد لم تحل مسألة نفقة البيشمركة لغاية الآن رغم أنه كان مقرراً صرف تلك النفقة سنوياً منذ العام ٢٠٠٧"، مبيناً أنه "يتم تسجيل العجز في الموازنة العامة للإقليم كل عام بسبب تأمين نفقة البيشمركة منها".